غانم: ما تحدث به البيض جريمة وخيانة أخرى بحق اليمن

أكد عضو اللجنة العامة ورئيس الدائرة السياسية في المؤتمر الشعبي العام عبدالله احمد غانم، انه لا شرعية لمن يطالب بالانفصال، واصفاً المدعو علي سالم البيض بأنه خارج التاريخ .

وقال غانم: إن حديث البيض ليس له معنى، لأنه حقيقة خارج الزمن، وخارج التاريخ، ولم يعد له أية علاقة باليمن لا شمالاً ولا جنوباً.

وأضاف: لا توجد شرعية لمن يحاول أن يدَّعي بأنه يريد فصل اليمن، ولا توجد شرعية لمن يحاول أن يتلاعب بالألفاظ ويقول إنه يريد استعادة الدولة السابقة، ولا يريد الانفصال، ويقول إنه يريد فك الارتباط ولا يريد الانفصال.. متسائلاً: أليست المعاني واحدة، أليس الهدف واحداً.. مؤكداً أن مثل هذه الادعاءات هدفها واحد وهي ان هناك شيئاً يُدبَّر ضد الوحدة اليمنية.

لن نسمح لأحد بالتدخل في شئوننا أو إعطائنا رؤية من الخارج

وقال عبدالله غانم -وهو احد ابرز القيادات التي أسهمت في صياغة اتفاقيات ووثائق الوحدة- إن ادعاءات البيض هي ضد إجراءات الشرعية الدولية، التي نعتز بها، ونتمسك بها، نحن سجلنا الجمهورية اليمنية في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م لدى الجامعة العربية، ولدى الأمم المتحدة، ولا يحق لعلي البيض ولا لغيره أن يأتي الآن ليقول فك الارتباط أو الانفصال.

واعتبر غانم -وهو وزير الشؤون القانونية سابقاً- ما تحدث به البيض جريمة وخيانة أخرى في حق اليمن.. وقال :نحن نعتبر هذا في قوانيننا جريمة خيانية كبرى، وهو يستحق على هذا الكلام أن تلاحقه أجهزة النيابة عن طريق الانتربول، لأنه يرتكب في حق الشعب اليمني، وفي حق الدولة اليمنية جريمة منصوص عليها بقانون العقوبات.

وفيما أكد غانم ان الشعب هو من فرض على البيض الذهاب إلى الوحدة، وقال الشعب اليمني فرض عليه الوحدة، هو لم يذهب إلى الوحدة، الشعب في المحافظات الجنوبية، وفي عدن بالذات فرض عليه أن يذهب إلى الوحدة، فئد ادعاءاته حول موضوع الوحدة وقال: السيد علي سالم البيض تطرق إلى جملة وسائل بعضها قانوني، وبعضها سياسي، وتطرق إلى عدد من الحقائق لكنه مع الأسف عرضها بصورة مزورة.

وأردف موضحاً :أبدأ بالمسائل القانونية لأنها حاسمة، أولاً قيام الجمهورية اليمنية نص في مادته الأولى على ما يلي: تقوم بتاريخ الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م الموافق ٢٧ شوال بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (شطري الوطن اليمني سابقا) وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية) ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.

وأضاف في سياق حوار بثته قناة «الحرة»ويرتبط بهذا النص نص المادة الأولى من دستور الجمهورية اليمنية، التي تمنع التنازل عن أي جزء من أراضي الجمهورية اليمنية.

البيض هو من ينهب أموال الحزب كما شهد بذلك تابعه العطاس

أية محاولة لإعادة التشطير ستكون وبالاً على اليمن وعلى جيرانه

لا حوار إلا مع المعارضة الشريفة في الداخل

دعاة الانفصال هم من يرتبطون بالتنظيمات الارهابية

وأكد غانم: حقيقةً الاتفاق لم يكن تعاقدياً، ولم ينص على أنه كان تعاقدياً، بل هو اتفاق وحدة اندماجية كاملة، وبالتالي فالجمهورية اليمنية تمتلك مشروعية من هذا الاتفاق، ولم يعد هناك مشروعية لمن يطالب بالانفصال.

وحول المزاعم التي أثارها البيض حول مسالة الشراكة قال غانم : بالعكس تمت الشراكة، ولكن أي شيء جيد لدى إخواننا في الحزب الاشتراكي؟ لم يكن هناك أي شيء جيد يمكن الأخذ به.

وأضاف: ولكن الشراكة كانت مستمرة، وكان بالإمكان أن تطرح هذه القضايا في كل المراحل التي كان يتواجد فيها الحزب الاشتراكي الذين كانوا يمثلون أنفسهم، ولا يمثلون الجنوب، فالحزب استبعد أبناء الجنوب من عملية التقاسم وفضلُوا أن يكونوا هم وحدهم من يدخل بالشراكة.

وأكد عضو مجلس الشورى أن النظام في اليمن ليس نظاماً ديكورياً، قائلاً: هذا النظام جرى استفتاء عليه في ١٩٩١م، وجرى استفتاء آخر في ٢٠٠١م على الدستور المعدل، ثم جرت «٥» دورات انتخابية برلمانية ومحلية ورئاسية، وكل هذه الإجراءات تمت من أجل ترسيخ نظام الدولة الجديدة (الجمهورية اليمنية) التي ورثت الدولتين اليمنيتين السابقتين.

وأوضح غانم أن البيض حالياً يريد أن ينفي يمنية المحافظات الجنوبية والشرقية، وهو يبحث عن شيء آخر، يبحث عن جنوب عربي، أو جنوب لا أدري ماذا يسميه.

وقال: إن ما يبحث عنه البيض هو صيغة قد تجاوزها الزمن، حتى الاستعمار، قد تجاوزه شعبنا وانتهى هذا الموضوع ولا يمكن إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، مؤكداً ان البيض لم يعد يمثل أحداً، وان حديثه عن تمثيل الجنوب مجرد مزاعم.. متسائلاً: من الذي اختاره ممثلاً عن الجنوب؟!.

مردفاً: أنَّ يمثل الحراك السلمي، فهذا شأنه، لكن نحن نتعامل مع الحراك السلمي ومع أبناء شعبنا حسب الدستور والقانون، مع المعارضة السياسية السلمية، ونرفض العمل المسلح، كما جرى في ردفان.

وبيَّن غانم ان البيض لا يهمه أن يفرِّط بسيادة اليمن، لكن الشعب اليمني يهمه ألا يوجد من يفرِّط بسيادتنا ومبادئنا ووحدويتنا: وقال: أما هو- أي البيض- فقد رمى نفسه للشيطان.

وبشأن مزاعم البيض حول وثيقة العهد والاتفاق اتهم عضو اللجنة العامة للمؤتمر البيض بالتنصُل عن تلك الوثيقة.. وقال :موضوع الوثيقة التي تم التوصل إليها في ١٩٩٤م هو الذي تنصَّل عنها، وهو الذي هرب منها.

وأوضح غانم الحقيقة بقوله :الشيء الحقيقي الذي حصل هو أن الحزب الاشتراكي اليمني بقيادة علي سالم البيض، هو من دبَّر الانفصال منذ وقت مبكر بعد الوحدة، واستورد السلاح سراً، واستلموا أموالاً مدنسة سراً، رتبوا أنفسهم للانسحاب من صنعاء، والتمركز في عدن، والإعداد لشن حرب وفرض الانفصال بالقوة.

وجدد غانم التأكيد على أن الوحدة لم تُفرض بالقوة، بل تمت بطريقة سلمية وديمقراطية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م،معيداً إلى الأذهان جريمة الانفصال التي أعلنها البيض وبعض قيادات الحزب الاشتراكي.. وقال : ولكن أرادوا أن يفرضوا الانفصال بالقوة، وكان عندهم الإمكانات لذلك.. والشرعية عندما حسمت هذه المعركة في ٧ يوليو ١٩٩٤م إنما أسقطت المشروع الانفصالي ودحرت المشروع الانفصالي.

وتساءل غانم: لو كان الحزب الاشتراكي انتصر، هل كان سيحمي الوحدة، هذا مجرد هراء، يقولون بأن الشرعية الدستورية قضت على الوحدة.. الوحدة يلتف حولها الشعب اليمني كاملاً.

مشيراً إلى أن أي جيش في أية دولة مهمته حماية الدولة، والجيش اليمني مهمته حماية الوحدة الوطنية، والأرض اليمنية.

متسائلاً: إذا أتى من ألمانيا الشرقية سابقاً، من يدَّعي أنه يريد أن يستعيد الدولة الشرقية سابقاً، هل يمكن أن يكون هذا مقبولاً، لا يمكن ذلك لا في الداخل ولا في الخارج.

ونفى رئيس الدائرة السياسية في المؤتمر الترويج عن إبعاد أبناء المحافظات الجنوبية قسراً.. وقال : لم يُبعد الناس قسراً، لا من المؤسسات العسكرية، ولا المؤسسات المدنية،مدللاً على انه في يوم الوحدة كان هناك عشرة آلاف من الشرطة الجنوبية والشمالية، واليوم هناك ٤٠ ألفاً أغلبهم من المحافظات الجنوبية.

وأوضح غانم أن حالة اليمن مستقرة وليست كما يصفها البيض.. وقال : نحن لدينا أجانب ولدينا سفراء للعالم كله يجولون في صنعاء وفي عدن وفي حضرموت، وفي كل المدن اليمنية، يشاهدون بأنفسهم أن الحالة ليست كما يصفها علي سالم البيض، وإنما هي حالة مستقرة.

وفي الوقت الذي أشار فيه عضو مجلس الشورى إلى أن الحكومة والمؤتمر يعترفون بوجود مشاكل، أكد على أن حلها يتم عبر الدستور والقانون.. وقال : صحيح نحن نعترف بوجود مشاكل، نعترف أن اقتصادنا فقير، وأن هناك أحياناً أخطاء، ولكن هذه الأخطاء نعالجها نحن، ونعالجها بالتشاور مع أبناء شعبنا، وبالتشاور مع القوى المعارضة، ووفقاً للدستور والقانون، ووفقاً لمصالح شعبنا في الداخل والخارج.

نرفض القوة وبيننا وبين من يصرون على السير في نهج الانفصال الدستور والقانون والقضاء

مضيفاً: لن نسمح لأحد أن يتدخل في شئون بلادنا، ويعطينا رؤية من الخارج.

وذَّكر غانم الرأي العام بأن علي سالم البيض ورفاقه هم من نهبوا أموال الدولة وأموال الحزب الاشتراكي ،وقال: علي سالم البيض نهب من أموال الدولة، ومن أموال الحزب الاشتراكي تقريباً ٧٠٠ مليون دولار، واعترف بها زميله وتابعه حيدر العطاس في لقائه مع قناة "الجزيرة" الشهر الماضي، حيث قال إن علي سالم البيض -سماه بالاسم- وإلى جانبه أربعة أو خمسة لم يُسمِّهم، هم المسئولون عن أموال الحزب، وهم الذين نهبوا أموال الحزب، إلى جانب الأموال.

مردفاً: يوم هرب من داخل المكلا، إلى عمان كانوا قد استلموا أكثر من ٥٠٠ مليون دولار من إحدى الدول، وهرب بها إلى خارج البلاد.. هو من نهب أراضي الجنوب، وجميع قيادات حزبه الاشتراكي.

وفيما جدد عضو اللجنة العامة للمؤتمر التأكيد على أن أية محاولة لاعادة تشطير اليمن ستكون وبالاً على اليمن وعلى جيرانه، رافضاً مزاعم البيض بشأن أن ثقافة الجنوب ستمنع الدمار!

وفند غانم ذلك بالقول :ألم نكن جميعنا في الجنوب مثقفين في ١٣ يناير ٨٦م، فما الذي حدث، هل ثقافة أبناء الجنوب منعت أحداث الجنوب في ٨٦م، هل منعته هو وحزبه من قتل ١١ ألف مواطن، هل ثقافة الجنوب منعته هو ومن كان معه من تشريد ١٧ ألف مواطن مدني وعسكري، هل ثقافة الجنوب منعته ومن كان معه من ذبح الناس وإخراجهم من السجون وقتلهم في الشوارع، أليس هو من كان مسئولاً عن إعدام فاروق علي أحمد.. أنا لا أريد أن أفتح ملفات.

مؤكداً ان النظام في اليمن بريئ من مزاعم العلاقة مع الإرهابيين براءة الذئب من دم ابن يعقوب، وقال : إن النظام هو الذي يكافح الإرهاب، وهو الذي يلاحق هذه العناصر الإرهابية ليل نهار، وقواتنا المسلحة والأمن مشغولة ليل نهار في متابعة الخطط والمنظمات الإرهابية.

وأوضح القيادي المؤتمري أن التنظيمات الإرهابية هي التي ترتبط بدعاة الانفصال: وقال: وهؤلاء معهم من وقت مبكر ،مدللاً بإعلان تنظيم القاعدة مؤخراً عن تأييده لما يسمى بالحراك وتأييده الانفصال الجنوب .

معتبراً هذه المزاعم ترهات لا داعي لاستهلاك الوقت للرد عليها، لأنها لا تستحق التعليق عليها.

ووصف غانم العرض العسكري بمناسبة العيد الوطني التاسع عشر للجمهورية اليمنية بانه حق من حقوق اليمنيين.. وقال: بالنسبة للعرض العسكري ليست أول مرة ولا آخر مرة، ولسنا الوحيدين الذين يقيمون حفلاً عسكرياً بالعيد الوطني، هذا من حقنا، وهذا شأننا.. وعلي البيض لا شأن له بذلك، لا بعرض عسكري، ولا بعرض كرنفالي، ولا بعرض شبابي..

وأردف: كان عليه أن يشاهد الحفل الذي أقيم في المكلا أمس الاول، ليشاهد أن الناس -في مكان مولده -ملتفون حول الوحدة، وهناك من يعبِّئه خطأ أن الشعب معه، وهذا كلام فارغ.. هو يريد مشروعه الانفصالي..

وحول الوسائل التي سيستخدمها المؤتمر الشعبي العام للتعامل مع أي تطورات أو أحداث، قال غانم: سنستخدم القانون والدستور فقط، إلى جانب الحوار السياسي مع من يمكن أن يتم معهم الحوار السياسي، هذه هي أوراق المؤتمر الشعبي العام، وهي علنية ومكشوفة، ولا توجد غيرها.

مردفاً: وكما قال فخامة الرئيس علي عبدالله صالح: لا يمكن أن نلجأ إلى القوة، بل نحن أصحاب حوار، وسنلجأ إلى الحوار، وإذا هناك من يكابر ويعاند ويرفض الحوار، ويسير على نهج الانفصال، فبيننا وبينه الدستور والقانون، وبيننا وبينه كذلك القضاء المحلي أو القضاء الدولي.

وشدد غانم على انه لا حوار مع من يطالب بالانفصال، وقال :علي سالم لا يطالب بالحوار، بل يطالب بالانفصال، ونحن لن نتحاور مع من يطالب بالانفصال..

مؤكداً أن الحوار مع المعارضة في داخل اليمن وقال : نحن سنتحاور مع المعارضة اليمنية الشريفة بالداخل، المعارضة التي تجعل الوحدة سقفاً لكل الحلول، المعارضة التي تجعل الوحدة سقفاً لكل المعالجات، المعارضة التي تجعل الوحدة اليمنية الأساس الذي ننطلق منه ونعود إليه، المعارضة التي تتمثل باللقاء المشترك، الذي يضم الحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للإصلاح، والتنظيم الوحدوي الناصري، وأحزاب المجلس الوطني للمعارضة، المكونة من ١٥ حزباً، هذه الأحزاب هي الأحزاب المُعترف بها في اليمن، وهي التي يجري الحوار معها في السابق، وسيجري الحوار معها مجدداً، لأنهم يؤمنون بالوحدة، ويدينون الانفصال.

مشيراً الى أن أي حديث عن أي استفتاء يجب أن يكون مرتبطاً بدستور الجمهورية اليمنية.. وقال :الاستفتاء منظم في دستورنا وقوانيننا، وسبق أن أجريناه أكثر من مرة، ولن نسمح لأحد أن يفرض علينا استفتاء من الخارج، نحن نلجأ إلى شعبنا، وعندما تفرض علينا الضرورة أن نلجأ إلى استفتاء على أي موضوع من المواضيع، لدينا مؤسسات دستورية وشرعية منتخبة، هذه المؤسسات هي التي تستطيع أن تطرح القضايا المطلوبة للاستفتاء عليها.

واختتم بالقول: نحن لا نخاف من الاستفتاء، ولكننا لن نقبل باستفتاء يُفرض علينا من الخارج، شعبنا هو الذي يقرر متى يكون الاستفتاء.□

رئيس دائرة التخطيط والدراسات السياسية:

المعارضة الحقيقية لاتخلق العراقيل لإثبات فشل السلطة

■ أكد عبدالقوي الشميري رئيس دائرة التخطيط والبحوث السياسية في المؤتمر الشعبي العام أن العلاقة بين السلطة والمعارضة علاقة طبيعية من حيث المبدأ كونها تقوم على أسس دستورية وقانونية تحدد من خلالها طبيعة هذه العلاقة والحقوق والمسؤوليات المناطة بكل منهما وحدودهما في إطار الممارسة.

المسئولية الوطنية ليست محصورة على المؤتمر فقط

□ عبدالقوي الشميري

أحزاب المعارضة تسيئ إلى عملية التبادل السلمي للسلطة

أما إذا كانت هناك بعض المفاهيم الخاطئة التي يترتب عليها ممارسات خاطئة لدى بعض القوى السياسية، فهي بالتأكيد لا تصل الى مستوى القلق والشك في تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة لأن هذا الموضوع أمر ثابت ومحكوم بمرجعيات قانونية ودستورية في إطار الممارسة الديمقراطية، فالشعب هو من يمنح السلطة لهذا أو ذاك، ومن يحوز على ثقة الشعب هو من يتولى السلطة، وهذا هو الأساس.

أما إذا كان القصد بأن هناك ممارسات خاطئة تثير الشك بمفهوم عملية التبادل السلمي للسلطة لدى البعض فأقول فعلاً: الممارسات موجودة وعلى وجه الخصوص من قبل بعض احزاب المعارضة وهي ناتجة عن ثقافات ومفاهيم مغلوطة ناهيك عن النزعات والدوافع الشخصية والحزبية، فتجربتنا الديمقراطية ناشئة ولم تتمكن بعد من تذويب ذلك الموروث بصورة كاملة ولانزال بحاجة الى تعزيز وترسيخ الوعي الديمقراطي ونشر قيم الممارسات الديمقراطية المكفولة دستورياً والحريصة على مصلحة الوطن والمواطن.. أما أولئك الذين يمارسون أعمالاً خارجة على الدستور والقانون ثم يحاولون تصنيفها في إطار الممارسات «الديمقراطية» فهؤلاء هم عناصر خارجة على القانون ويسيئون الى الوطن وتطوره ومستقبله ولا يمكن أن تستمر أعمالهم أو يُكتب لها النجاح رغم ان الترويج لمثل تلك الاعمال تحت مسمى «الممارسة الديمقراطية» يمثل خطورة باعتباره يسعى الى تزييف الوعي الاجتماعي وتضليله بمفاهيم خاطئة فمصير الفشل الذريع، لأن الخيِّرين والحريصين على وطنهم أكثر من أولئك العابثين.

غياب دور الأحزاب

وهنا يؤكد الشميري أن هناك غياباً كبيراً لدور الأحزاب والتنظيمات السياسية في هذا الجانب، فبدلاً من أن تسهم في نشر وترسيخ المفاهيم الصحيحة للديمقراطية والدفع بكل شرائح المجتمع الى الالتزام المبني على الوعي بالقيم الديمقراطية والقانونية، فإنها تذهب وللأسف الى الترويج للمفاهيم المغلوطة والمزايدات والمناكفات والتحريض حتى وإن كان ذلك على حساب الوطن ومصالحه، فهي لا ترى إلا مبتغاها وهذا هو التفكير المغلوط والثقافة التي لا أتمنى أن تسود.

ويضيف الشميري: ليست المعارضة العمل على خلق العراقيل والمعوقات والإشكاليات لإثبات فشل السلطة، لكن المعارضة الحقيقية والمستوعبة لمهامها ومسئولياتها هي التي تستطيع أن تراقب الاخطاء بمصداقية وتقدم البرامج الافضل وتحقق الالتفاف الجماهيري الكبير المبني على قناعات برامجها وتوجهاتها ومواقفها.. وأذكّر هنا بأن الهدم -بالتأكيد- أسهل من البناء.

مسؤولية الجميع

وقال: إن المسؤولية الوطنية ليست محصورة على سلطة أو معارضة، لكنها مسئولية الجميع، وكذلك حب الوطن وبنائه وتقدمه وازدهاره مسؤولية كل أبنائه.

فاليمن انتهجت الديمقراطية بقناعة وأصبح النهج الديمقراطي التعددي اليوم خياراً شعبياً لا يمكن التراجع عنه، وكما قلت الديمقراطية في بلادنا ناشئة لكن لا يمكن أن نقول إن وسائلنا لممارسة الديمقراطية غير صحيحة بل على العكس، فأدوات التجربة الديمقراطية في بلادنا تعد من أفضل الأدوات - وكذلك الممارسة، فالانتخابات مثلاً الرئاسية - النيابية - المحلية جسدت فعلاً ممارسة ديمقراطية واقعية، أيضاً حرية الصحافة - التعبير - منظمات المجتمع المدني - توسيع المشاركة السياسية - مشاركة المرأة في الحقوق والحريات التي كفلها الدستور في إطار الممارسات القانونية وغيرها تؤكد أن أدوات الديمقراطية في اليمن لم تكن مختلفة إطلاقاً، بل على العكس سبقنا الكثير، ومع ذلك فنحن نراجع تجربتنا باستمرار ونعمل على تطويرها والأخذ بالأفضل وتلاشي أي اختلالات.

وفي نهاية مداخلته أوضح الشميري ان السلطة والمعارضة ليسوا خصوماً ولا يمكن أن تقوم علاقتهم على العدائية، لكنهم متنافسون والتنافس خيار يجب أن نؤمن به وبكل نتائجه التي حددها الشعب باختياره مَنْ يتولى السلطة، ومع ذلك تبقى السلطة والمعارضة في مربع المسؤولية الوطنية، فحين تقوم السلطة بمسؤولياتها فهي تؤدي واجبها، وحين تقوم المعارضة بدورها البنَّاء فهي تؤدي مسؤولياتها، لكن الحوارات بين السلطة والمعارضة تسعى الى تطوير أدوات الممارسة وتحقيق التوافق حول بعض القضايا الوطنية التي تتطلب ذلك بما في ذلك إيجاد اصلاحات سياسية تحقق النهوض وتعزز من المشاركة وتعالج الاختلالات إن وُجدت.

أما فيما يتعلق بعملية التداول السلمي للسلطة فهو مبدأ ثابت مكفول دستورياً، وما قد يسعى اليه الحوار هو تطور الوسائل والآليات والممارسات التي تحقق ذلك في إطار المبدأ الثابت.□

مؤتمريات البيضاء يستنكرن التطاول على ثوابت الوطن

■ دعا القطاع النسوي للمؤتمر الشعبي العام بمحافظة البيضاء الى التصدي بحزم للممارسات التي تقوم بها العناصر التخريبية التي تستهدف أمن واستقرار اليمن والإضرار بمصالحه ووحدته وأمنه، واستنكر بيان صدر عن اجتماع القطاع النسوي لمؤتمريات البيضاء تطاول عناصر التخريب على الثوابت الوطنية وبث سموم الفرقة والبغضاء والكراهية بين أبناء اليمن الواحد، الاجتماع الذي عقد برئاسة فايزة العاقل- رئيسة فرع القطاع النسوي للمؤتمر الشعبي العام بالمحافظة- ناقش عدداً من المواضيع التنظيمية والتقارير المتعلقة بنشاط القطاع النسوي خلال الربع الأول للعام الجاري ٢٠٠٩م، وأقر الاجتماع خطة نزول ميداني لقيادات الفرع والالتقاء بالنساء في المحافظة للتوعية بأهمية الوحدة اليمنية المباركة ومنجزاتها العظيمة والاسهام في الحفاظ عليها وحمايتها، ونبذ دعوات التشرذم والعنصرية والطائفية، وستشمل خطة النزول محاضرات للتعريف بالماسي الاجتماعية والنفسية التي عاناها اليمنيون أيام التشطير وحفظ المجتمع من شرك الدعوات الضالة وتوضيح الانجازات العملاقة التي تحققت للوطن من عمر الوحدة والديمقراطية التي أفسحت المجال للمرأة للمشاركة الفاعلة في العملية التنموية الى جانب أخيها الرجل في شتى المجالات.■